



جائزة الكويت للشفافية والإصلاح

شيراتون الكويت - ٢٥ يونيو ٢٠١٤م

كلمة السيد صلاح محمد الغزالي

رئيس جمعية الشفافية الكويتية

- ممثل رئيس مجلس الوزراء راعي الجائزة سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح ،
معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح
- أصحاب المعالي والسعادة
- الأخوات والإخوة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

يطيب لي، باسمي واسم أعضاء مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية، وأعضاء مجلس الأمناء في جائزة الكويت للشفافية والإصلاح، أن نرحب بكم أجمل ترحيب في هذه الليلة التي يدور فيها الحديث حول قيم جميلة وهامة كالشفافية والإصلاح والنزاهة والمساءلة والعدالة.

الإخوة والأخوات الكرام

لتعزيز الشفافية والإصلاح في أجهزة الدولة متطلبات وأولويات، ولعل هناك من يسأل: في ظل هذه الأجواء التي تثار فيها اتهامات كثيرة بالفساد، من أين نبدأ؟ هذا السؤال نواجهه منذ تسع سنوات، ونجيب عليه بنفس الإجابة:

نبدأ من (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)



التي صادق عليها مجلس الأمة الكويتي في ٢٠٠٦ ، ولتنفيذ الاتفاقية فهناك مجموعة من القوانين التي يجب أن تصدرها الكويت، ومجموعة أخرى يمكن تنفيذها على مستوى القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات الحكومية.

وفيما يتعلق بالقوانين، فإننا نحتاج - وفقا للاتفاقية الدولية - إن تصدر الكويت عدد من التشريعات، وإليك القائمة ووضع الكويت فيها:

- (١) **قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك**، حيث أعدت الجمعية اقتراح قانون، وتم التعاون مع نواب حيث قدم رسميا لمجلس الأمة.
- (٢) **قانون حق الاطلاع** وحرية الحصول على المعلومات، حيث أعدت الجمعية اقتراح قانون، كما تم التعاون مع نواب حيث قدم رسميا لمجلس الأمة.
- (٣) **قانون المشتريات العمومية والمناقصات** ، وهو يناقش في مجلس الأمة منذ سنوات.
- (٤) **قانون لتنظيم التوظيف في المناصب القيادية**، حيث توجد في البرلمان أفكار عامة فقط .
- (٥) **وأخيرا الهيئة العامة لمكافحة الفساد** التي نتطلع لبدء أعمالها قريبا.

كما تحتاج الكويت إلى إصدار **(قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته)** وهو اقتراح أعدته الجمعية ، ونجد أننا كلما جددنا حملتنا الإعلامية لإقراره نسمع أصواتا من داخل مجلس الأمة تهاجم الجمعية لكي تبقى أوضاعهم على ما هي عليه وهي أوضاع تتاح فيها المتاجرة بالنفوذ واستغلال الوظيفة النيابية لأغراض شخصية.

أما على مستوى القرارات الأخرى التي يمكن للحكومة أن تتخذها بمبادرة منها، فإننا أعدنا اقتراح قرار لإنشاء **(مكاتب النزاهة)** في كل جهة حكومية، ولمكتب النزاهة مجموعة من الاختصاصات التي تتعلق بإنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد واختصاصات أخرى بذات الشأن، حيث يمكن أن يصدر هذا القرار من مجلس الخدمة المدنية، وكلنا أمل أن يلقي هذا الاقتراح الدعم من مجلس الوزراء ومن الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

كما أن هناك **مواقع أكثر أهمية** ينبغي الانتباه إليها إذا أردنا حماية المال العام، ووضع آليات لمزيد من الشفافية والنزاهة والمساءلة فيها، وهي:



- الهيئة العامة للاستثمار، وتحديد الصناديق السيادية.
- استثمارات ومشاريع وعمليات مؤسسة البترول الكويتية.
- استثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- أموال مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الإخوة والأخوات الكرام

تعرضت جمعية الشفافية الكويتية مؤخرا إلى هجمة إعلامية وبرلمانية منظمة للإساءة إليها، وقد تجاوزناها بتوفيق الله ثم بجهود المخلصين وفزعة أهل الحق معنا، وقد التزمنا الكثير من الصمت خلال تلك الحملة الظالمة، والآن بعد أن تعافينا منها إلى حد كبير، أود أن أتطرق لهذا الموضوع بشكل مختصر.

- ان الهجوم على الجمعية متوقع ، فنحن نتصدى للفساد الذي يمتلك الكثير من الأدوات .
- ومهما تعاضم الهجوم الإعلامي وغير الإعلامي علينا فإننا عازمون على المضي في طريقنا، فالكويت تستحق التضحيات وهي بسيطة ، فغيرنا يضحى بروحه لهذا الوطن.
- حين نتكلم ولسنوات عن الحوكمة والعدالة وتكافؤ الفرص والشفافية والنزاهة فينبغي علينا أن نبدأ بأنفسنا في جمعية الشفافية الكويتية، وفي هذه القيم والمبادئ لن نجامل أحدا، فكل الفساد الذي تشهده الكويت مرده المجاملات.
- لا نقبل من خلال الدعم والتمويل أن يتم التدخل لنحيد عن قيمنا، فمتى ما تمت محاولات للتدخل بأعمالنا والتأثير على منهجنا العلمي لصالح توجيهات وتعليمات لا تقبلها معاييرنا، سيكون جوابنا: نحن في غنى عن هذا الدعم، حتى لو وصل الأمر إلى إغلاق الجمعية كما ينادي بعضهم بذلك.

لقد وفقنا الله لكثير من الانجازات في مواجهة تلك الحملة الظالمة على الجمعية، علمتم بعضها ونعلمكم ببعضها الآن:

(١) لقد نلنا ثقة الجمعية العمومية بالتقريرين الإداري والمالي بإجماع الأعضاء إلا صوتا واحدا.

- ٢) ثم فزنا بانتخابات مجلس الإدارة الجديد.
- ٣) وقبلها رفعوا قضية أمام المحاكم الكويتية حول سقوط عضوية من لا يدفع اشتراكاته لسنوات رغم وجوبها، وقد خسروا القضية وأصدر القضاء حكمه لمصلحتنا وصار الحكم نهائيا قبل أيام.
- ٤) قاموا بالعديد من الزيارات إلى ألمانيا مقر منظمة الشفافية الدولية وأرسلوا عشرات الرسائل الالكترونية والتغريدات للتشكيك بنا، فتعطل تجديد تمثيلنا للشفافية الدولية عدة أشهر للتحقق من إدعاءاتهم، وبالأمس وصلني عقد موقع من الرئيسة السيدة هوجت لابل باعتبارنا ممثلا وطنيا للشفافية الدولية في الكويت ولمدة ثلاث سنوات قادمة، لتقفل كل تحركاتهم الدولية.
- ٥) وعملوا المستحيل على توقيف رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء لتلك الجائزة، وها نحن نلتقي تحت هذه الرعاية السامية.
- ٦) لقد نجحوا مع عدد من أعضاء مجلس الأمة - منهم من كتبنا عن إيداعاته المليونية ومنهم من كتبنا عن شرائه أصوات ودخوله فرعيات مجرمة قانونا - بتشكيل لجنة تحقيق مع جمعية الشفافية الكويتية في مزاعم أن الجمعية ترسل تقارير لمنظمات دولية تبلغ فيها عن حجم الفساد بالكويت مما يدفع تلك الجهات الدولية لتقييم الكويت تقييما سلبيا، وهذا محض افتراء، وسنثبت للمجلس كذب تلك الإدعاءات، علما بأن تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في جمعية نفع عام يعتبر مخالفة دستورية صارخة وفق رأي الخبراء الدستوريين بمن فيهم خبراء المجلس.

ان جهود أهل الفساد سوف تستمر، فهل نستسلم لهم؟

هل منكم في هذه القاعة من يريد لمحاولات الإصلاح أن تتوقف؟

نحن في جمعية الشفافية الكويتية اخترنا أن نعين القائمين على إدارة الدولة لتصحيح الأوضاع رغم حجمها الكبير، وغيرنا اختار طريقا آخر يعتمد على المواجهة، ونحن عازمون على الاستمرار في طريقنا وفي منهجنا.. علما بأننا لا ندعي العصمة في كل أعمالنا ومواقفنا.

وفى الختام

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح على رعايته السامية للجائزة، تلك الرعاية التي من شأنها تحفيز الجهات العامة للأخذ بمعايير الشفافية والإصلاح بكل جدية، كما نشكر معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح الصباح على حضوره الشخصي ودعمه لأعمال الجائزة.

ونشكر أيضا الجهات المميزة التي عملت طوال عام كامل بكل جهد ومثابرة لتحقيق مراكز متقدمة في الشفافية والإصلاح، أما بقية الجهات فأقول لهم، الوقت لم يمض، فبإمكانكم تدارك ما فات، ونأمل أن نراكم في العام القادم في مراكز متقدمة في الجائزة.

كما أشكر أعضاء مجلس الأمناء في الجائزة، وجميع المتطوعين في أعمالها، وشركة الآراء الخليجية لاستطلاعات الرأي والإحصاء.

شكرا لكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته